

أثر تغير معدل إعادة الخصم والكتلة النقدية على النمو الاقتصادي الجزائري،

دراسة قياسية للفترة 2000-2017

*The Impact of the Change in Discount Rate and Monetary Mass on the Economic Growth in Algeria, Standard Study for the Period 2000-2017*

رابع بوقرة جامعة المسيلة -الجزائر- rabeh.bouguerra@univ-msila.dz	فائزة لعراف* جامعة المسيلة -الجزائر- faiza.laaraf@univ-msila.dz
--	---

تاريخ النشر: 12 /07/2021

تاريخ القبول: 06 /01/2021

تاريخ الاستلام: 27 /11/2020

الملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى تحديد طبيعة العلاقة بين كلا من معدل إعادة الخصم للبنك المركزي، الكتلة النقدية M2، ومعدل النمو الاقتصادي في الجزائر وقياس ومعرفة طبيعة وأثر تغير كلا من معدل إعادة الخصم والكتلة النقدية M2 على معدل النمو الاقتصادي في الجزائر للفترة 2000-2017. وذلك من خلال بناء نموذج انحدار متعدد لقيم متغيرات الدراسة. وقد كان من أبرز النتائج التي تحصلنا عليها في هذه الدراسة أنه هناك شبه استقرار في معدل إعادة الخصم التي يفرضها بنك الجزائر على البنوك العاملة بمعدلات 4 % و 3.5 % خلال الفترة 2000-2017، و اتجاه عام نحو الارتفاع واتساع في الكتلة النقدية M2 خلال السنوات 2000-2017، بينما لاحظنا تذبذبا في معدل النمو الاقتصادي ما بين التباطؤ والارتفاع الطفيف خلال الفترة 2000-2017، كما توصلت النتائج القياسية للدراسة إلى وجود علاقة ارتباط وأثر عكسي وسالب ذو دلالة إحصائية لمعدل إعادة الخصم و الكتلة النقدية M2 على معدل النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 2000-2017.

الكلمات المفتاحية: معدل إعادة الخصم، الكتلة النقدية، النمو الاقتصادي.

تصنيف JEL: E4, E43, E58

**Abstract :**

This study aims to determine the the relationship nature between the central bank's discount rate, the monetary mass M2, and the economic growth rate in Algeria. measuring and knowing the nature and effect of the change in both the discount rate and the monetary mass M2 on the economic growth rate in Algeria for the period 2000-2017. This done by building a multiple regression model with the values of the study variables.

One of the most prominent results we obtained in this study was that there is a quasi-stability in the discount rate imposed by the Bank of Algeria on banks operating in Algeria, at rates of 4% and 3.5% during the period 2000-2017, and a general trend towards an increase and an expansion in the monetary mass M2 during the years 2000-2017. While we noticed a fluctuation in the rate of economic growth between slowdown and slight increase during the period 2000-2017. The standard results of the study found a correlation and an adverse and negative statistically significant effect of the discount rate and the monetary mass M2 on the economic growth rate in Algeria During the period 2000-2017.

**Keywords:** Discount Rate, Monetary Mass, Economic Growth.

**JEL classification codes:** E4, E43, E58

يعتبر معدل إعادة الخصم أحد الأدوات الهامة للسياسة النقدية التي تستخدمها البنوك المركزية في العالم في التأثير على النشاط الاقتصادي في بلدانها، وتوجيهه بما يتفق مع أهداف السياسة النقدية والرقابة عليه. من خلال تأثيره على الكتلة النقدية وكمية أو عرض النقود المتداولة في النشاط الاقتصادي كهدف أولي ثم تأثيره على متغيرات النشاط الاقتصادي ككل كهدف نهائي، نظرا لما للنقود ومجاميعها من أهمية بالغة ودورها كوسيط في التأثير على النشاط الاقتصادي ومعدلات نموه وتطوره. يتولى بنك الجزائر من الناحية القانونية إدارة السياسة النقدية وتوجيهها، وهو مؤسسة عامة وطنية لها شخصية معنوية وتمتع بالاستقلال المالي، وبنك البنوك، وبنك الدولة، والمقرض الأخير للبنوك. ويعد بنك الجزائر تاجرا في معاملاته مع الغير وبالتالي يخضع لأحكام القانون التجاري وتطبق عليه قواعد المحاسبة التجارية (الأمر رقم 10-04 المتمم لقانون النقد والقرض، 2010). وتتمثل مهمة بنك الجزائر في توفير أفضل الشروط لنمو منتظم للاقتصاد الوطني والحفاظ عليها بإنماء جميع الطاقات الإنتاجية الوطنية، مع السهر على الاستقرار الداخلي والخارجي للنقد، ولهذا الغرض يكلف بتنظيم الحركة النقدية ويوجه ويراقب، توزيع القروض بجميع الوسائل الملائمة، ويسهر على حسن إدارة التعهدات المالية تجاه الخارج واستقرار سوق الصرف (الطاهر، 2003، ص201).

من خلال ما سبق تأتي إشكالية دراستنا هذه في السؤال التالي:

هل هناك أثر لتغير معدل إعادة الخصم والكتلة النقدية على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 2000-2017؟

وللإجابة على سؤال الدراسة سوف نختبر صحة الفرضية الرئيسية التالية:

يوجد علاقة ارتباط وأثر عكسي وسالب ذو دلالة إحصائية لمعدل إعادة الخصم و الكتلة النقدية M2 على معدل النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 2000-2017.

حيث الفرضيات الفرعية للفرضية الرئيسية هي كالتالي:

❖ توجد علاقة ارتباط معنوية سالبة وعكسية بين معدل إعادة الخصم و الكتلة

النقدية M2 في الجزائر للفترة 2000-2017.

❖ توجد علاقة ارتباط معنوية سالبة بين معدل إعادة الخصم ومعدل النمو الاقتصادي

في الجزائر للفترة 2000-2017.

❖ يوجد أثر عكسي ذو دلالة إحصائية لمعدل إعادة الخصم والكتلة النقدية M2 على

معدل النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 2000-2017.

تهدف هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على مفاهيم كلا من معدل إعادة الخصم، الكتلة النقدية M2، النمو الاقتصادي، وعلاقتها ببعضها البعض، ومعرفة طبيعة وقياس أثر تغير كلا من معدل إعادة الخصم والكتلة النقدية على النمو الاقتصادي في الجزائر للفترة 2000-2017.

وللإجابة على إشكالية الدراسة قمنا باستخدام المنهج الوصفي والقياسي من خلال بناء نموذج انحدار متعدد لقيم متغيرات الدراسة التي تحصلنا عليها من التقارير السنوية لبنك الجزائر لسنوات 2000 لغاية 2017، واستخدمنا برنامج spss v22 كأداة للقياس الإحصائي. وتنقسم دراستنا هذه إلى محورين أساسيين تناولنا في المحور الأول الإطار النظري للدراسة والتعريف بمتغيرات الدراسة وخصصنا المحور الثاني للجانب القياسي من الدراسة وبناء النموذج، بالإضافة إلى مقدمة وخاتمة والمراجع المستخدمة في الجانب النظري.

## I. الإطار النظري للدراسة

السياسة النقدية هي إحدى السياسات الاقتصادية التي تستخدمها الدولة لتحقيق أهداف الاقتصاد الوطني المختلفة كالنمو والعمالة والحد من معدلات التضخم. ويتم ذلك من خلال إدارة وتعديل العرض النقدي سواء بطريقة مباشرة أو غير مباشرة للتأثير على مستوى النشاط الاقتصادي. (Alan and Wal, 1993, p401)، وتؤثر السياسة النقدية على النشاط الاقتصادي من خلال استخدام البنك المركزي لمجموعة من الأدوات للتأثير على عرض النقود وحجم الائتمان وتوجيهه بما يحقق أهداف السياسة الاقتصادية المرجوة.

وتتمثل أهداف السياسة النقدية في (Frederic, 1997, p474):

- ❖ تحقيق مستويات مرتفعة من التوظيف والنتائج.
- ❖ تحقيق معدل عال من النمو.
- ❖ العمل على استقرار المستوى العام للأسعار.
- ❖ العمل على استقرار أسعار الفائدة واستقرار أسواق المال.
- ❖ الحفاظ على التوازن الخارجي (توازن سعر الصرف وميزان المدفوعات).

### 1. معدل إعادة الخصم

تلجأ البنوك التجارية إلى الاقتراض من البنك المركزي للحصول على احتياجاتها من الأموال. وعادة ما تتم عملية الاقتراض إما بضمان أو بخصم أوراق مالية يحصل في مقابلها البنك المركزي على سعر فائدة يقوم بتحديدده يسمى سعر الخصم أو إعادة الخصم، يعد بمثابة سعر الفائدة الذي تدفعه البنوك التجارية لزيادة احتياطياتها النقدية من البنك المركزي.

معدل إعادة الخصم هو إحدى الأدوات الغير مباشرة للسياسة النقدية التي يتبعها البنك المركزي، هو عبارة عن نسبة يتقاضاها البنك المركزي مقابل إعادة خصمه للأوراق التجارية التي تقدمها البنوك لخصمها، ويسمى أيضا سعر البنك، وتعتبر عملية إعادة الخصم شكلا من أشكال إعادة التمويل التي يقوم بها البنك المركزي لتزويد البنوك التجارية بالسيولة (عبد المجيد، 2009، ص 87).

وتستخدم هذه الأداة للتأثير في قدرة البنوك التجارية على منح الائتمان وفقاً للظروف الاقتصادية السائدة. ففي حالة الكساد مثلاً يقوم البنك المركزي بخفض سعر الخصم مما يشجع البنوك التجارية

على إعادة خصم ما لديها من أوراق تجارية لدى البنك المركزي. وبذلك تتوافر لدى البنوك التجارية أموال إضافية تمكنها من منح مزيد من القروض، ومن ثم يزيد حجم الائتمان المصرفي وبالتالي يزيد العرض النقدي. بينما في حالات التضخم يقوم البنك المركزي بزيادة سعر الخصم لزيادة تكلفة الائتمان على البنوك التجارية وبالتالي على عملاء هذه البنوك مما يقلل حجم الائتمان المصرفي ومن ثم ينخفض العرض النقدي (صبيحي، 1998، ص196)

ويتوقف نجاح سياسة سعر الخصم على عدة عوامل أهمها مدى توافر أسواق نقدية متسعة ومتقدمة للتعامل في الأوراق التجارية وأدوات الائتمان قصيرة الأجل الأخرى التي يتم إعادة خصمها والاقتراض بضماتها. ولذا تعد هذه الأداة أكثر فاعلية في الدول المتقدمة بالمقارنة بالدول النامية، نظراً لما تتمتع به الدول المتقدمة من وجود أسواق مالية ونقدية متسعة ومنتظمة على عكس الدول النامية (عبد الرحمن، 1999، ص 196).

وكذلك ترتبط فاعلية سياسة سعر الخصم طردياً مع درجة اعتماد البنوك التجارية على البنك المركزي كمصدر لتمويل متطلباتها المالية، ومع درجة حساسية الطلب على الائتمان بالنسبة لتكلفته (صبيحي، مرجع سابق، ص221).

وعلى الرغم من أهمية سياسة معدل إعادة الخصم في التأثير على قدرة البنوك التجارية على منح الائتمان للجمهور غير المصرفي، إلا أن هذه الأداة تفشل في بعض الأحيان ويرجع ذلك للأسباب التالية (عبد القادر وآخرون، 2018، ص295):

- ❖ تحتفظ البنوك التجارية باحتياطات نقدية إضافية تمكنها من التوسع في عملية الاقراض ومنح الائتمان للجمهور.
- ❖ توجد للبنوك التجارية مصادر سيولة أخرى تعتمد عليها من بينها فروع البنوك الأجنبية التي تعمل داخل الدولة.
- ❖ تلجأ البنوك التجارية إلى بيع الأوراق المالية التي بحوزتها في السوق المالية عند الحاجة إلى استخدامها في تمويل عملياتها الإقراضية.

## 2. الكتلة النقدية M2

يستند مفهوم الكتلة النقدية M2 في قياسه إلى استخدام النقود كمستودع للقيمة، حيث يتم الاحتفاظ بالأصول المالية خلال الفجوة الزمنية التي تفصل بين الحصول على هذه الأصول وبين استخدامها في الدفع. وطبقاً لهذا المفهوم فإن تعريف النقود لا يجب أن يقتصر فقط على النقود السائلة، أو عالية السيولة، بل يجب أن يشمل أيضاً على تلك الأصول ذات السيولة العالية نسبياً مثل الودائع الإدخارية بالبنوك التجارية (أي على أشباه النقود)، حيث أن محفظة الأوراق المالية تحتوي على العديد من الأصول المالية التي تستخدم كمستودع أو مخزن للقيمة، ولكنها تختلف في درجة سيولتها، حيث أن بعضها يتميز بسيولة عالية نسبياً، والبعض الآخر يتميز بدرجة سيولة أقل.

وتشتمل M2 على الأصول ذات السيولة العالية، أي تلك التي يمكن تحويلها إلى وسائل دفع بدون أي تكلفة أو خسائر مالية و/أو بأقل تكلفة ممكنة. وتتمثل هذه الأصول فيما يطلق عليه أشباه النقود

مثل الودائع الآجلة والودائع الادخارية بالبنوك التجارية وبنوك الاستثمار والأعمال، حيث يمكن تحويلها بسهولة إلى عملة ورقية أو ودائع تحت الطلب بالبنوك التجارية في مقابل تكلفة بسيطة تتمثل في التنازل عن الفائدة التي كان من الممكن الحصول عليها إذا ظلت كودائع ادخارية. وعليه فإن هذه الحسابات، وإن كانت لا تستخدم بشكل مباشر في إجراء المدفوعات فإنها تتصف بدرجة عالية من السيولة. وبذلك فإن تعريف وقياس الكتلة النقدية وفق هذا المفهوم اتسع ليشتمل على مجموعة الأصول المالية التي تتصف بدرجة عالية من السيولة، وتكون خاضعة لإدارة السلطات النقدية، والتي يرتبط حجمها بمستوى النشاط الاقتصادي في المجتمع إرتباطا وثيقا في شكل علاقة سببية. (محمود وكمال 2006) (Frederic, 1998).

### 3. النمو الاقتصادي

يعتبر مفهوم النمو الاقتصادي مفهوماً كمياً يعبر عن زيادة الإنتاج في المدى الطويل، ويقصد بالنمو الاقتصادي حدوث زيادة في إجمالي الناتج المحلي أو إجمالي الدخل الوطني، بما يحقق زيادة في متوسط نصيب الفرد من الدخل الحقيقي، ولا يعني حدوث نمو اقتصادي زيادة في إجمالي الناتج الوطني فقط، بل لا بد أن يترتب عليه زيادة في الدخل الحقيقي، بمعنى أن معدل النمو الاقتصادي يجب أن يفوق معدل نمو السكان، فعلى ذلك لا يتم تحقيق النمو الاقتصادي عندما يكون هناك زيادة في الناتج المحلي وهناك ارتفاع في معدل النمو السكاني عن معدل نمو الناتج (حسن، 2009، ص 125-126). يعد الناتج المحلي الإجمالي المؤشر الأكثر انتشارا في قياس النمو الاقتصادي، ويعرف الناتج المحلي الإجمالي بأنه: القيمة الإسمية أو الحقيقية للسلع والخدمات النهائية المنتجة خلال فترة زمنية معينة عادة سنة واحدة، باستخدام الموارد الاقتصادية للبلد، والخاضعة للتبادل في الأسواق وفق التشريعات المعتمدة. (هوشيار، 2005، ص 77).

ويمكن إيجاد معدل النمو الاقتصادي الفردي كما يلي:

معدل النمو الاقتصادي الفردي الحقيقي = معدل النمو الاقتصادي الحقيقي الإجمالي - معدل نمو السكان  
وتتمثل مقومات النمو الاقتصادي في مايلي: (سامويلسون ونورد هاوس، 2006، ص 587)

- ❖ الموارد البشرية: المتمثلة في عرض العمالة، التعليم، التنظيم، والحوافز
- ❖ الموارد الطبيعية: والتي تتمثل في عناصر الأرض، الثروة المعدنية، الوقود، والجودة البيئية.
- ❖ تكوين رؤوس الأموال: المتمثلة في الآلات، المصانع، والطرق.
- ❖ التغير التكنولوجي والابتكارات: التي تمثل العلوم، الهندسة، الإدارة، وقطاع الأعمال الحرة.

### 4. العلاقة بين معدل إعادة الخصم، الكتلة النقدية M2، والنمو الاقتصادي

عندما يقوم البنك المركزي بتغيير معدل الخصم وإعادة الخصم فإن معدل النمو الاقتصادي في البلد سيتغير تباعا لذلك، فإذا كان الاقتصاد يعاني من الركود أو النمو المتباطئ، قد يقوم البنك المركزي بخفض معدل إعادة الخصم لدعم قدرة البنوك المحلية على الاقتراض. فخفض معدل إعادة

الخصم يشجع البنوك التجارية على إعادة خصم ما لديها من أوراق تجارية لدى البنك المركزي. وبذلك تتوافر لدى هذه البنوك التجارية أموال إضافية تمكنها من منح مزيد من القروض لزيائتها، ومن ثم يزيد حجم الائتمان المصرفي ويزيد العرض النقدي وكمية النقود المتداولة في النشاط الاقتصادي و الكتلة النقدية M2، ويزيد معها الاقتراض والإنفاق الاستهلاكي ويزيد كلا من معدل النمو الاقتصادي والمستوى العام للأسعار. والعكس صحيح في حالة قيام البنك المركزي باتخاذ قرار رفع معدل إعادة الخصم.

وتواجه السلطات النقدية صعوبة في تحقيق كل أهداف السياسة النقدية معا نظرا للتعارض القائم بينها. فمثلا قد لا يمكن تحقيق هدي استقرار الأسعار والتوظيف الكامل معا، لأن زيادة التوظيف تتطلب زيادة الإنفاق الكلي على السلع والخدمات (سواء الاستهلاكية أو الإنتاجية)، مما يؤدي إلى حدوث ارتفاع في المستوى العام للأسعار (Frederic, op.cit, p478). ولذا يجب على السلطات النقدية الموازنة بين التحقيق الكامل لهذه الأهداف وقبول تحقيق نسب منها وفقا لأهميتها بما يتناسب مع الظروف الاقتصادية للدولة واحتياجاتها وخططها المستقبلية، وإن كان هدف استقرار الأسعار ورفع معدلات النمو الاقتصادي هو الهدف الذي تسعى البنوك المركزية عادة لتحقيقه.

## II. الجانب القياسي للدراسة

في هذا الجزء سوف نقوم بتعريف متغيرات الدراسة في النموذج وقياس معامل الارتباط بيرسون لها، وبناء نموذج الانحدار المتعدد بين متغيرات الدراسة واختبار الأثر، واختبار الفرضيات للوصول إلى نتائج الدراسة.

### 1. متغيرات الدراسة

تتمثل متغيرات الدراسة في معدل إعادة الخصم (متغير مستقل أول)، الكتلة النقدية M2 (متغير مستقل ثاني)، ومعدل النمو الاقتصادي (متغير تابع)، ويوضح الجدول رقم (1) تطور نسب وأرقام متغيرات الدراسة خلال الفترة 2000-2017.

الجدول رقم 1: تطور معدل إعادة الخصم، الكتلة النقدية M2، ومعدل النمو الاقتصادي في

### الجزائر خلال الفترة 2000-2017

السنوات	معدل إعادة الخصم %	الكتلة النقدية M2 الوحدة مليار دينار	معدل النمو الاقتصادي %
2000	7.5	2022.5	2.4
2001	6.5	2473.5	2.1
2002	5.5	2901.5	4.1
2003	4.5	3299.5	6.9
2004	4	3644.4	5.2
2005	4	4070.5	5.1

أثر تغير معدل إعادة الخصم والكتلة النقدية على النمو الاقتصادي الجزائري  
دراسة قياسية للفترة 2000-2019

2	7827.6	4	2006
3	5994.6	4	2007
2.4	6956.0	4	2008
2.4	7178.7	4	2009
3.6	8162.8	4	2010
2.8	9929.2	4	2011
3.3	11015.1	4	2012
2.8	11941.5	4	2013
3.3	13663.9	4	2014
3.7	13704.5	3.5	2015
2.3	13816.3	3.5	2016
2.2	14974.6	3.5	2017

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على التقارير السنوية لبنك الجزائر للسنوات 2000-2017 و يلاحظ من الجدول رقم (1) انخفاض في معدل إعادة الخصم خلال الفترة 200-2004، ثم ثباته لفترة طويلة نسبيا 2004-2014 بمعدل 4 %، تلاه انخفاض إلى 3.5 % خلال الفترة 2015-2017، بينما نلاحظ اتجاه عام نحو الارتفاع للكتلة النقدية M2 خلال السنوات 2000-2017، وهو ما يفسر الارتفاع في الأرصدة النقدية المتداولة في النشاط الاقتصادي ويضغط على مستويات الأسعار في الارتفاع ما لم يصاحبه ارتفاع في الناتج الداخلي الخام والعرض الكلي من السلع والخدمات في الاقتصاد. الأمر الذي يفسر التذبذب الملاحظ في معدل النمو الاقتصادي ما بين التباطؤ والارتفاع الطفيف خلال الفترة 2000-2017، والذي يهدد الاقتصاد الوطني بالدخول في حالة ركود .

## 2.2. قيم معامل الارتباط لمتغيرات الدراسة:

يوضح الجدول رقم (2) قيم معاملات ارتباط بيرسون لمتغيرات الدراسة: معدل إعادة الخصم ، الكتلة النقدية M2 ومعدل النمو الاقتصادي، ويتضح من الأرقام وجود ارتباط عكسي -0.673 قوي وذو دلالة إحصائية بين كلا من معدل إعادة الخصم والكتلة النقدية M2، حيث أن رفع البنك المركزي لمعدل الخصم يؤدي إلى انخفاض قدرة البنوك على منح الائتمان لارتفاع تكلفة إعادة الخصم وبالتالي تنخفض السيولة المتداولة في الاقتصاد أي والكتلة النقدية M2. بينما نجد أن العلاقة بين معدل إعادة الخصم هي علاقة عكسية ضعيفة -0.1 وليست ذات دلالة إحصائية ( مستوى المعنوية 0.05). أكبر من 0.693

وبذلك فإننا نقبل بصحة الفرضية الفرعية الأولى للفرضية الرئيسية التي تقول بأنه:  
توجد علاقة ارتباط معنوية سالبة وعكسية بين معدل إعادة الخصم والكتلة النقدية M2 في  
الجزائر للفترة 2000-2017.

ونستدل على عدم وجود علاقة قوية عكسية بين المتغيرين بسبب ضعف العلاقة من جهة -0.1  
وعدم معنويتها من جهة أخرى.

الجدول رقم (2): قيم معاملات ارتباط بيرسون بين متغيرات الدراسة

#### Corrélations

		معدل إعادة الخصم	الكتلة النقدية M2	معدل النمو الاقتصادي
معدل إعادة الخصم	Corrélacion de Pearson	1	-,673**	-,100
	Sig. (bilatérale)		,002	,693
	N	18	18	18
الكتلة النقدية M2	Corrélacion de Pearson	-,673**	1	-,367
	Sig. (bilatérale)	,002		,134
	N	18	18	18
معدل النمو الاقتصادي	Corrélacion de Pearson	-,100	-,367	1
	Sig. (bilatérale)	,693	,134	
	N	18	18	18

\*\* . La corrélation est significative au niveau 0.01 (bilatéral).

المصدر: مخرجات برنامج SPSS v 22.

#### 3.2. بناء نموذج الانحدار المتعدد بين متغيرات الدراسة واختبار الأثر:

في هذه المرحلة سوف نقوم ببناء نموذج انحدار متعدد للتنبؤ واختبار العلاقة أثر تغير معدل  
إعادة الخصم و الكتلة النقدية M2 على معدل النمو الاقتصادي الجزائري، خلال الفترة 2000-  
2019، في شكل معادلة انحدار متعدد كما يلي:

$$Y = b_0 + b_1X_1 + b_2X_2$$

حيث:

Y: معدل النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 2000-2017

X<sub>1</sub>: معدل إعادة الخصم في البنك المركزي خلال الفترة 2000-2017

X<sub>2</sub>: الكتلة النقدية M2 في الجزائر خلال الفترة 2000-2017.

وباستخدام برنامج SPSS قمنا بتقدير معاملات نموذج الانحدار المقترح والنتائج في الجداول التالية:

الجدول رقم (3) نتائج الانحدار للعلاقة بين متغيرات الدراسة

#### Récapitulatif des modèles

Modèle	R	R-deux	R-deux ajusté	Erreur standard de l'estimation
1	,595 <sup>a</sup>	,354	,268	1.119

a. Prédicteurs : (Constante), الكتلة النقدية, M2, معدل إعادة الخصم

المصدر: مخرجات برنامج SPSS v 22



أثر تغير معدل إعادة الخصم والكتلة النقدية على النمو الاقتصادي الجزائري  
دراسة قياسية للفترة 2019-2000

الجدول رقم (4) نتائج اختبار أنوفا للعلاقة بين متغيرات الدراسة

ANOVA<sup>a</sup>

Modèle	Somme des carrés	ddl	Carré moyen	F	Sig.
1 Régression	10,287	2	5,144	4,110	,038 <sup>b</sup>
Résidus	18,771	15	1,251		
Total	29,058	17			

a. Variable dépendante : معدل النمو الاقتصادي

b. Prédicteurs : (Constante), M2 الكتلة النقدية, معدل إعادة الخصم

المصدر: مخرجات برنامج SPSS v 22

الجدول رقم (5) نتائج اختبار النموذج المقترح بين المتغيرات

Coefficients<sup>a</sup>

Modèle	Coefficients non standardisés		Coefficients standardisés	t	Sig.
	B	Ecart standard	Bêta		
1 (Constante)	8,566	2,022		4,237	,001
معدل إعادة الخصم	-,775	,343	-,633	-2,257	,039
الكتلة النقدية M2	,000	,000	-,793	-2,826	,013

a. Variable dépendante : معدل النمو الاقتصادي

المصدر: مخرجات برنامج SPSS v 22

4.2. نتائج الدراسة:

أشارت نتائج الانحدار أن المتغيرات المستقلة (معدل إعادة الخصم والكتلة النقدية M2) تفسر ما نسبته 35.4% من التباين الحاصل في المتغير التابع (معدل النمو الاقتصادي) في الجزائر والنسبة المتبقية تفسرها باقي المتغيرات الاقتصادية الأخرى التي تؤثر في معدل النمو الاقتصادي، وهذه القيمة حصلنا عليها من قيمة مربع الارتباط R-deux الواردة في الجدول رقم (3) من نتائج الانحدار المتعدد.

ولاختبار الفرضية الفرعية الثالثة والتي تقول بأنه:

يوجد أثر عكسي ذو دلالة إحصائية لمعدل إعادة الخصم و الكتلة النقدية M2 على معدل النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 2017-2000.

يمكننا الاعتماد على قيمة F من جدول الجدول رقم (4)، حيث أشارت النتائج أن قيمة F تساوي 4.11 ودرجات الحرية (2، 15، 17) ومستوى الدلالة هو 0.038 وهو أقل من 0.05 وبذلك، فإننا نقبل الفرضية السابقة ونقول بأنه يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لمعدل إعادة الخصم و الكتلة النقدية M2 على معدل النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 2017-2000.

وبما أن ميل معدل إعادة الخصم معادلة الانحدار -0.775 المقدر في الجدول رقم (5) من النتائج سالب فإن هذا الأثر هو أثر عكسي، بينما الميل يساوي صفر في الكتلة النقدية، كما هو ممثل في معادلة الانحدار التي يمكن تشكيلها من الجدول رقم (5) المتحصل عليها كالتالي:

$$Y=8.566+ X_1- 0.775X_2$$

حيث:

8.566: ثابت.

Y: معدل النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 2000-2017

X<sub>1</sub>: معدل إعادة الخصم في البنك المركزي خلال الفترة 2000-2017

X<sub>2</sub>: الكتلة النقدية M2 في الجزائر خلال الفترة 2000-2017.

وبذلك نقبل الفرضية الفرعية الثانية والتي تقول بأنه:

يوجد أثر عكسي ذو دلالة إحصائية لمعدل إعادة الخصم والكتلة النقدية M2 على معدل النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 2000-2017.

ومن ثم نقبل الفرضية الرئيسية التي تقول بأنه:

يوجد علاقة ارتباط وأثر عكسي وسالب ذو دلالة إحصائية لمعدل إعادة الخصم والكتلة النقدية M2 على معدل النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 2000-2017.

### III. الخاتمة

عندما يقوم البنك المركزي بتغيير معدل الخصم وإعادة الخصم فإن معدل النمو الاقتصادي في البلد سيتغير تبعاً لذلك، فإذا كان الاقتصاد يعاني من الركود أو النمو المتباطئ، قد يقوم البنك المركزي بخفض معدل إعادة الخصم لدعم قدرة البنوك المحلية على الاقتراض. فخفض معدل إعادة الخصم يشجع البنوك التجارية على إعادة خصم ما لديها من أوراق تجارية لدى البنك المركزي. وبذلك تتوافر لدى هذه البنوك التجارية أموال إضافية تمكنها من منح مزيد من القروض لزيائنها، ومن ثم يزيد حجم الائتمان المصرفي ويزيد العرض النقدي وكمية النقود المتداولة في النشاط الاقتصادي والكتلة النقدية M2. وقد جاءت هذه الدراسة لتوضيح طبيعة هذه العلاقة في الاقتصاد الجزائري.

حيث قد قمنا في الإطار النظري لهذه الدراسة بتحديد مفاهيم كلا من معدل إعادة الخصم للبنك المركزي، الكتلة النقدية M2، النمو الاقتصادي، والعلاقة بين هذه المتغيرات. وقمنا في الجانب القياسي من الدراسة بقياس ومعرفة طبيعة أثر تغير كلا من معدل إعادة الخصم والكتلة النقدية M2 على معدل النمو الاقتصادي في الجزائر للفترة 2000-2017، من خلال بناء نموذج انحدار متعدد لقيم

أثر تغير معدل إعادة الخصم والكتلة النقدية على النمو الاقتصادي الجزائري  
دراسة قياسية للفترة 2000-2019

متغيرات الدراسة التي تحصلنا عليها من التقارير السنوية لبنك الجزائر لسنوات 2000 لغاية 2017 باستخدام برنامج spss v22 .

وقد كان من أبرز النتائج التي تحصلنا عليها في هذه الدراسة أنه: يوجد علاقة ارتباط وأثر عكسي وسالب ذو دلالة إحصائية لمعدل إعادة الخصم و الكتلة النقدية M2 على معدل النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 2000-2017. كما لاحظنا من بيانات التقارير السنوية لبنك الجزائر انخفاض في معدل إعادة الخصم خلال الفترة 2004-200، ثم ثباته لفترة طويلة نسبيا 2004-2014 بمعدل 4 %، وبمعدل 3.5 % خلال الفترة 2015-2017. بينما لاحظنا اتجاه عام نحو الارتفاع للكتلة النقدية M2 خلال السنوات 2000-2017 ، وهو ما فسّر الارتفاع في الأرصدة النقدية المتداولة والمعروض النقدي في النشاط الاقتصادي الذي يضغط على مستويات الأسعار في الارتفاع، هذا التوسع النقدي لم يصاحبه ارتفاع مناسب في الناتج الداخلي الخام والعرض الكلي من السلع والخدمات في الاقتصاد. الأمر الذي أدى إلى تذبذب في معدل النمو الاقتصادي ما بين التباطؤ والارتفاع الطفيف خلال الفترة 2000-2017، ينبغي الاهتمام به من قبل صناع القرار حتى لا يدخل الاقتصاد الوطني في حالة ركود .

#### IV. المراجع

1. Alan s Griffith, Stuart Wall: APPLIED ECONOMICS. AN INTRODUCTORY COURSE, Longman Group, UK, 1993.
2. Frederic S. Mishkin : The Economics of Money, Banking, and Financial Markets, , Addison-Wesley, Columbia University ,1997.
3. الطاهر لطرش: تقنيات البنوك، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، الطبعة الثانية، 2003.
4. بول سامويلسون ووليام نورد هاوس: علم الاقتصاد، مكتبة لبنان، بيروت، 2006.
5. حسن عبد الحميد أحمد رشوان: التنمية ( اجتماعيا، ثقافيا، اقتصاديا، سياسيا، إداريا، بشريا)، مؤسسة شباب الجامعة، الاسكندرية، 2009.
6. صبيح تادرس قريصة: اقتصاديات النقود والبنوك، قسم الاقتصاد، كلية التجارة - جامعة الاسكندرية، 1998.
7. عبد الرحمن يسري وآخرون: اقتصاديات النقود والبنوك، قسم الاقتصاد، كلية التجارة - جامعة الاسكندرية، 1999.
8. عبد القادر مطاي وصلاح محمد و بلقلة براهيم: دور أدوات السياسة النقدية في تحفيز الاستثمارات المحلية في الجزائر، مجلة الإدارة والاقتصاد، جامعة بغداد، العدد 25، 2019.
9. عبد المجيد قدي: المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2003.

10. محمود يونس وكمال أمين الوصال: اقتصاديات نقود وبنوك وأسواق مالية، قسم الاقتصاد، كلية التجارة، جامعة الاسكندرية، 2006.
11. هوشيار معروف: تحليل الاقتصاد الكلي، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، ط 2، 2005.
12. التقارير السنوية لبنك الجزائر للسنوات 2000-2017، الموقع على الانترنت:  
<https://www.bank-of-algeria.dz/html/rapport.htm>
13. الأمر رقم 10-04 مؤرخ في 26 أوت سنة 2010، يعدل ويتمم الأمر رقم 03 - 11 المؤرخ في 26 أوت سنة 2003 والمتعلق بالنقد والقرض.